وارثا فتركته في او اسلم او نبذ العهد او مات في خلال
لسنة فقسط لما مضى كالاجرة **ويجوز** كما هو قضية
كلام الجمهور والراجح كما في المنهاج انه يستحب للامام
ان يشترط بنفسه او نائبه **عليهم** اي على غير فقير
من غنى او متوسط في العقد برضاهم **الضيافة** اي
ضيافة من يمرّ بهم منا بخلاف الفقير لانها تتكرر
فلا يتيسر له **فضلا** اي فاضلا **عن مقدار الجزية**
لانها مبنية على الاباحة والجزية على التمليك ويحمل
ذلك ثلاثة ايام فاقل ويذكر عدد الضيفان ومحلّ
ومخيلا لانه التي للغدر واقطع للنزاع فان شرط
ذلك على كل منهم او على المجموع كان يقول وتضيفون
في كل سنة المسلم ومم ينوبون عنهم فيما بينهم او يحمل
بعضهم عن بعض متى لم يتهم كجنسية وفاضل مسكن وجنس
طعام وادم وقدرهما لكل منا ويذكر العلف للدواب
ولا يشترط ذكر جنسه ولا قدره ويحمل على تبن ونحوه
بحسب العادة الا الشعير ونحوه كالفول ان ذكره
فيعتبر قدره ولو كان لواحد دواب ولم يعين عددا منها
لم يعلف له الا واحدة على النص والاصل في ذلك ما
روى البيهقي انه صلى الله عليه وسلم صالح اهل ايلة
على ثلثمائة دينار وكانوا ثلثمائة رجل وعلى ضيافة
من يمرّ بهم من المسلمين وروى الشيخان خبر الضيافة

ثلاثة

ثلاثة ايام وليكن المنزل بحيث يدفع الحر والبرد والركن
الرابع العاقد وشرط فيه كونه اماما فيعقد بنفسه او
بنائبه فلا يصح عقدها من غيره لانها من الامور
الكلية فتحتاج الى نظر واجتهاد لكن لا يقتال المعقود
له بل يبلغ مامنه وعليه اجابتهم اذا طلبوا ومن اذا
لم يخف غائلتهم ومكيدتهم فان خاف ذلك كان يكون
الطالب جاسوسا يخاف شرهم لم يجبهم والاصل في
ذلك خبر مسلم عن بريدة كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا امر اميرا على جيش او سرية اوصاه
الى ان قال فادعهم الى فان اجابوك
فاقبل منهم وكف عنهم ويستثنى الاسير اذا اطلع عقدها
فلا يجب تقريره والركن اكتاس المكان ويشترط فيه
قبوله للتقرير فيمتنع كافر ولو ذميا اقامة بالحجاز
وهو مكة والمدينة واليمامة وطرق الثلاثة وقراها
كالطايف لمكة وخيبر للمدينة فلو دخله بغير اذن
الامام اخرجه منه وعزره ان كان عالما بالتحريم
ولا باذن له في دخوله الحجاز غير حرم مكة الا لمصلحة
لتاكر رسالة وتجارة فيها كبير حاجة فان لم يكن فيها
كبير حاجة لم يأذن له الا بشرط اخذ شيء من متاعه
كالف ولا يقيم فيه بعد الاذن الا ثلاثة ايام
فلو اقام بموضع ثلاثة ايام ثم انتقل الى اخر اي وبينهما

ايا لا يجوز ولا يعقد ويصح قراءة بالبناء
للمفعول للفاعل اي لا يعقد الامام لا يختار
المستوفي له من جهة الاجتهاد ونحو

Copyright King Saud University